بســـــــــــــــــــم الله الرحمـــــن الرحيم

المحاضرة الثامنة

محاربة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية

أولا: محاربة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية

1) منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد:

تعتبر من أكثر المنظمات الدولية نشاطا وفعالية في متابعة ومكافحة حالات الفساد الإداري، وتقوم المنظمة بتطوير مؤشرات لقياس مدى تفشي الفساد في مختلف دول العالم وتطور هذه المؤشرات من خلال استطلاعات للرأي لرجال الأعمال والنخب الاقتصادية والمحللين والاقتصاديين.

تعد منظمة الشفافية الدولية منظمة غير حكومية معنية بالفساد وتشتهر عالميا بتقريرها السنوي " مؤشر الفساد " CPI، الذي يقوم على مقارنة للدول من حيث انتشار الفساد حول العالم بالاعتماد على عدد قضايا الفساد الحقيقية، إذ تقوم المنظمة بمسوحات تسأل رجال الأعمال والمحللين الذين يقومون بتسجيل ملاحظاتهم حول مدى فساد البلد، الاعتماد على عدد قضايا الفساد الحقيقية، يعتمد مؤشر مدركات الفساد على البيانات التي يتم جمعها من خلال مسوحات واستطلاعات رأي توفرها (13) مؤسسة مستقلة تضم كل من: البنك الأفريقي للتنمية، والبنك الأسيوي للتنمية، ومؤسسة **بيرتلسمان**، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية، وبيت الحرية، ومؤسسة البصيرة العالمية، والمعهد الدولي للتنمية الإدارية، ومؤسسة الاستشارات حول المخاطر السياسية والاقتصادية، ومؤسسة خدمات المخاطر السياسية ومؤسسة الشفافية الدولية، والبنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ومشروع العدالة العالمي. وتقيس هذه المسوحات واستطلاعات الرأي التي يعتمد عليها المؤشر المدى الإجمالي للفساد من حيث (تكرار حدوثه و/أو حجم الرشاوى) في القطاع العام والعمل السياسي، إذ توفر جميع هذه المسوحات واستطلاعات الرأي تصنيفاً للدول تأسست هذه المنظمة

على **يد بيتر آيجن** مدير البنك الدولي السابق ،كما تملك هذه مدير البنك الدولي السابق، كما تملك هذه المنظمة فروعا في أكثر من 100 دولة وتعد "الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد "الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية .

2) **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**: لقد صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ديسمبر 2003 **مرسوم رئاسي رقم (128 – 04)** وتضم 175دولة و 71 مادة مقسمة إلى 08 فصول، وتهدف من خلالها إلى وضع تدابير لمنع الفساد وتجريم بعض التصرفات وتعزيز التعاون الدولي القضائي، الذي يأخذ شكل الوقاية وملاحقة المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون في مجال تنفيذ القانون وتوفير آليات فعالة لاسترداد الموجودات والمساعدة التقنية وتبادل المعلومات وآليات تنفيذ الاتفاقية.

واعتبرت اتفاقية واعتبرت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من قبيل جرائم الفساد ما يلي:

- **جرائم الرشوة بصورها** :التي اشتملت عليها الاتفاقية السابقة (المادة 15–16) خاصة وأن الفساد ارتبط مفهومه العام بالرشوة.
- **المتاجرة بالنقود**
- **قيام الموظف العمومي عمدا لصالحه أو لصالح شخص** آخر باختلاس أو تبديد أي ممتلكات أو أموال أو أوراق مالية عمومية أو خصوصية أو أي أشياء أخرى ذات قيمة، عهد بها إليه بحكم موقعه أو تسريبها بشكل آخر (المادة 17)
- **إثراء الموظف العمومي غير المشروع**، والمتمثل في زيادة ممتلكاته زيادة كبيرة لا يستطيع تعليلها بصورة معقولة قياسا إلى دخله المشروع (المادة 20)
- **الرشوة في مجال القطاع الخاص**: التي ترتكب عمدا من المديرين للكيانات التابعة لهذا القطاع والعاملين فيه مقابل الإخلال بواجباتهم أثناء مزاولة أنشطة اقتصادية أو مالية أو تجارية (المادة21)
- **اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص**: من المديرين والعاملين الذين يعهد بهذه الممتلكات إليهم بحكم مواقعهم (المادة 22)
- **غسل العائدات الإجرامية**: والتي تعد وسيلة لمكافحة جرائم الفساد الأصلية التي تنتج هذه الأموال غير المشروعة (المادة 23)

إن تصنيف الدول في تقرير منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد في شكل خريطة متدرجة الألوان من الصفراء إلى البرتقالية والحمراء يبين أن خريطة العالم مقسمة إلى ثلاثة مناطق رئيسية: انظر الملحق

3) **الأمم المتحدة** : حيث تبنت الجمعية العامة في ديسمبر 1996 قرارين خاصين بالفساد ومكافحته على الصعيد العالمي

4) **البنك الدولي** : ويجسد البنك في إستراتيجيته المتعلقة بمكافحة الفساد أربع محاور أساسية :

- متابعة أشكال الاحتيال والفساد في المشروعات التي يمولها البنك
- تقديم العون للدول النامية التي تعتزم مكافحة الفساد ويطرح البنك نماذج متعددة لمكافحة الفساد الإداري وفق ظروف وبيانات هذه الدول
- يعتبر البنك جهود الفساد شرطا أساسيا لتقديم خدماته وسياسات إقراضه المختلفة
- يقدم البنك عونا للجهود الدولية لمكافحة الفساد الإداري

5) **صندوق النقد الدولي** :تبنى صندوق النقد الدولي منذ سنة 1997شروطا أكثر تشددا وموضوعية في منح مساعداته وقروضه ووفق ضوابط مكافحة الفساد، كما أن البنك يساهم في مجالين رئيسيين في مكافحة الفساد هما:

- تدريب وتطوير الموارد البشرية العامة والعاملة في مجال الضرائب وإعداد الموازنات ونظم المحاسبة والرقابة والتدقيق
- يساهم البنك في خلق بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وبيئة أعمال نظامية تطور في إطارها القوانين المتعلقة بالضرائب والأعمال والتجارة

6) **المنظمة العالمية للتجارة** : أفرزت المنظمة سنة 1996إنشاء وحدة عمل خاصة لمراقبة الشفافية والتبادلات الحكومية للدول الأعضاء فيه

7) **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** : تتابع هذه المنظمة الجهود الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري في مجالات الرشوة في التبادلات والأعمال الدولية، وكذلك الفساد في المشتريات الممولة بمساعدات دولية

8) **الجهود الجزائرية لمكافحة الفساد:**

كما عمدت الجزائر على غرار هذه الدول إلى سن العديد من القوانين من بينها قانون الوقاية من الفساد ومكافحته الصادر في عام 2006 **قانون رقم (01 – 06)**، إذ نص على تجريم وقمع كل مساس وإخلال بواجب النزاهة الذي يستوجب على الموظف العمومي أن يتحلى به كالنص على جرائم الرشوة الواقعة على الموظفين في المادة 25 منه والرشوة في مجال الصفقات العمومية المادة 27 منه وكذا

الامتيازات غير المبررة المادة 26، الإعفاء من التخفيض القانوني للضرائب والرسوم المادة 31 منه إضافة إلى استغلال الوظيفة (المادة 33)، وتعارض المصالح (م34) وأخذ فوائد بصورة غير قانونية (م36) ، التصريح الكاذب بالممتلكات (م36) تلقي الهدايا والإثراء غير المشرع وغيرها.

ومما تقدم فإن قانون 01 / 06 يهدف إلى وضع تدابير الوقاية و مكافحة الجرائم السالفة الذكر، والتي انتشرت خلال العشرية الأخيرة بكثرة. مما استوجب على المشرع وضع تدابير وقائية كانت على المستوى العام والخاص، وتشمل جملة الإجراءات الاحترازية والتنظيمية قصد الحيلولة دون وقوع الفساد في القطاعين العام والخاص، مثل معيار التوظيف؛ إذ يراعى مبدأ النجاعة والكفاءة والجدارة والشفافية في تولي المناصب، بالالتزام بمدونات القواعد السلوكية للموظفين، التصريح بالممتلكات.

- كما يهدف هذا القانون إلى تعزيز التسيير النزيه والشفاف.
- وكذا دعم وتسهيل التعاون الدولي في مكافحة الفساد والوقاية منه (المادة 62) من قانون الفساد.
- كما أنشأت هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته مهمتها محاربة الفساد (المادة 17 من القانون الفساد) **(مرسوم رئاسي رقم – 04– 128)**

ثانيا: نماذج لتجارب بعض الدول في مكافحة الفساد:

هناك بعض الدول التي خاضت تجارب هامة في مكافحة الفساد الإداري بأساليب مختلفة واستطاعت من خلال جهودها أن تقضي عليه أو تخفض من معدلاته 18:

أ. **الصين** :تعتبر الصين من الدول التي ينتشر فيها الفساد، وقد بلغ مؤشر إدراك الفساد فيها سنة 2003، 3,4 وسنة 2005، 3,2 وسنة 2008، 3,6 مع العلم أن أعلى قيمة لهذا المؤشر هي 10(نظيف جدا () وأقل قيمة له هي (0) فاسد جد(، ولذلك فهي من الدول التي يرتفع فيها معدلات الفساد. وقد اتخذت الدولة بعض الإجراءاتها بهدف مكافحة الفساد ومقاومته، وكانت لها تجربة جيدة تتمثل في:

- وضع عقوبة شديدة لمواجهة الفساد لدرجة أنه تم الحكم بالإعدام على بعض المرتشين
- إلى جانب العقوبة قامت الدولة بتوفير الحوافز التي تدفع الأفراد للابتعاد عن الرشوة والفساد، من خلال رفع دخول المواطنين وتحسين مستوى المعيشة

ب. **سنغافورة** :تعتبر تجربة سنغافورة رائدة وفريدة بالنسبة للدول التي حاربت الفساد، فقد نجحت في إزالته فهي تأتي في مقدمة الدول التي تتمتع بمستوى نظيف من الفساد مع فنلندا وأيسلندا والدانيمارك، وبلغ مؤشر مدركات الفساد بها 9,4 سنة 2003 و2005 ، وتراجع إلى 9,2 سنة 2008 والإجراءات التي اتبعتها الدولة مكنتها من القضاء على الفساد بعد أن كانت منذ نحو ثلاثين عاما من أكبر الدول التي ينتشر بها الفساد

- قامت الدولة بتخفيض عدد القوانين والقواعد والإجراءات وقامت بتبسيط وتوضيح كافة الإجراءات بحيث لا تسمح بأي خروج أو خرق للقوانين،
- رفعت الدولة مرتبات وأجور الموظفين العموميين حتى لا يلجئوا للفساد ويعد مرتب الوزير السنغافوري أعلى مرتب وزير في العالم، وأي محاولة فساد ستحرمه من وظيفته ومن دخله المرتفع، فضلا عن أنه لن يستطيع أن يحصل على وظيفة أخرى

ج. **هونغ كونغ** :تأتي هونغ كونغ في المرتبة 14، 15على التوالي بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد سنة 2003و2005، وقد ارتفع المؤشر لديها من 8سنة 2003إلى 9,3 سنة 2005 و8,1 سنة 2008نتيجة للجهود التي تبذلها الدولة لمحاربة الفساد وأهمها :

– شكلت الدولة لجنة لمحاربة الفساد وفرت لها ميزانية ضخمة من ملايين الدولارات، ويعمل بها نحو أكثر من 1000موظف يتقاضون مرتبات مرتفعة مهمتها متابعة الفساد والقضاء عليه بكافة أشكاله

د. تشيلي :تعتبر الدولة رقم 20 ضمن 133 دولة من حيث مستوى الفساد فيها، ومؤشر مدركات الفساد فيها بلغ 7,4 ، 7,3 خلال عامي 2003، 2005 ليتراجع إلى 6,9 سنة 2008 وقد خطت الدولة خطوات هامة في محاربة الفساد وتعتبر من أنظف دول أمريكا اللاتينية

- قامت بتبسيط الإجراءات واللوائح والقوانين
- أعلنت مبدأ الشفافية بالنسبة لكافة الهيئات الحكومية